مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 01 / السنة: 2021 / ص ص: 104- 123

التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد

Cooperation within the BRICS group and its impact on the prevailing international system

تاريخ الإرسال: 2020/09/11 تاريخ القبول: 2020/11/29

بلعربي علي*
مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد
جامعة مستغانم - الجزائر
ali.belarbi@univ-mosta.dz

ملخص:

سلطت هذه الدراسة الضوء على مجموعة البريكس التي تعتبر واحدة من أبرز المجموعات الإقليمية للقوى الصاعدة، من خلال إبراز مقوماتها وإمكانياتها وأهدافها، بالإضافة إلى تتبع جهودها وإنجازاتها من أجل إعادة تشكيل النظام الدولي بما يتماشى ورؤيتها له، وفي الأخير ذكر أهم العقبات التي منعتها من تحقيق ذلك

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الدور المحتمل لمجموعة البريكس في العلاقات الدولية وأثرها على بنية وطبيعة النظام الدولي. وبعد تحليل المعطيات، توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها بأن البريكس تسعى إلى إصلاح النظام الدولي ولا تسعى إلى تغييره.

الكلمات المفتاحية: البريكس؛ النظام الدولي؛ المؤسسات الدولية؛ التغييروالإصلاح.

* - المُؤَلِف المُراسل.

Abstract:

This study sheds light on the BRICS group, which is considered one of the most prominent regional groups of the rising powers, by highlighting its components, capabilities and goals, in addition to tracking its efforts and achievements in order to reshape the international system in line with its vision of it, and in the end it mentioned the most important obstacles that prevented it from achieving this.

Keywords: *BRICS; international system; international institutions; change;reform.*

مقدمـة:

شهد القرن الواحد والعشرين تحسناً كبيراً في الوضعية الاقتصادية للكثير من دول العالم، وهو الأمر الذي دفع الكثير من المنظرين والمحللين لتسميتها بالدول الصاعدة أو الأسواق الناشئة نظراً لما تحققه من معدلات نمو وطنية كبيرة، ولكن رغم كل هذه القفزات الاقتصادية النوعية إلاّ أن ميكانيزمات عمل النظام الدولي لم تستجب لبروز مثل هذه القوى، وهو ما دفع هذه الأخيرة إلى التكتل في مجموعات بغية تقوية نفسها والدفاع عن مصالحها، وهو حال كل من روسيا، الصين، البرازيل، الهند وجنوب إفريقيا، التي كونت مجموعة البريكس التي تعتبر واحدة من أهم المنظمات السياسية الدولية التي تجمع بين القوى الكبرى الناشئة والتي سنتناولها كأنموذجا في هذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل الدور المحتمل للبريكس كمنظمة في العلاقات الدولية من خلال إبراز دورها في التأثير على النظام الدولي.

وانطلاقاً مما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن أن يؤدي التعاون في إطار مجموعة البريكس إلى إعادة تشكيل النظام الدولي السائد؟**

وترتبط بهذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- كيف نشأت وتطورت مجموعة البريكس؟
- ما هي مؤهلات وأهداف مجموعة البريكس؟
- ما هي أهم الظروف التي أدّت إلى بروز مجموعة البريكس كقوة على الساحة الدولية؟
- ما هي أهم جهود مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي؟ وما هي أهم العقبات التي تواجها؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

- تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أدّى إلى بروز مجموعة البريكس كقوة على الساحة العالمية.
- المقومات الكبيرة والهائلة لدول مجموعة البريكس جعلتها تدعو إلى إصلاح النظام الدولي القائم لضمان مصالحها.

- اختلاف الاهتمامات وتغليب المصالح الوطنية لدى دول مجموعة البريكس على حساب أهداف المجموعة جعلها لا تملك القدرة على إعادة تشكيل النظام الدولي.

اعتمدت هذه الدراسة على ثلاث مناهج أساسية، تمثل الأول في المنهج التاريخي الذي استخدمناه في رصد نشأة وتطور مجموعة البريكس، بالإضافة إلى تطور أهدافها، كما اعتمدنا على منهج تحليل المضمون وذلك بتحليل البيانات الرسمية الصادرة عن القمم التي عقدتها دول مجموعة البريكس، وأخيراً منهج دراسة الحالة كوننا نتناول مجموعة البريكس كأنموذج على دور القوى الصاعدة، كما تنطلق هذه الدراسة من تحليل دور البريكس بالارتكاز على المقاربة الاقتصادية.

للإجابة عن الإشكالية والفرضيات المتعلقة بها، قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية: تطرقنا في الأول إلى نشأة وتطور مجموعة البريكس بالإضافة إلى إبراز أهم مقوماتها وأهدافها، أما المحور الثاني فتطرقنا فيه إلى جهود مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي القائم، أما المحور الثالث والأخير فتطرقنا فيه إلى التحديات التي تواجهها المجموعة في تحقيق أهدافها.

المحور الأول: مجموعة البريكس: النشأة، المقومات والأهداف:

أولاً- نشأة وتطور مجموعة البريكس:

بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل مجموعة البريكس في شهر سبتمبر من سنة 2006 بعد أن اجتمع وزراء خارجية كل من البرازيل، روسيا، الصين والهند على هامش الاجتماع الواحد والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وكانت أولى تسميات هذه المجموعة هي "بريك" "B.R.I.C" كاختصار باللغة الانجليزية للأحرف الأولى للدول المشكلة لهذه المجموعة، وفي ديسمبر 2010 انضمت دولة جنوب إفريقيا لهذه المجموعة ليتحول اسمها إلى "بريكس" "B.R.I.C.S"[(1)]

وللإشارة، فإنه من الصعب أن نفصل تأسيس أو تشكيل مجموعة "البريكس" عن اسم الاقتصادي الكبير "جيم أونيل" Jim O'neill الذي يعتبر رئيس أحد أكبر البنوك التجارية في العالم بنك "غولدمان ساكس" Goldman Sachs، حيث أشار "أونيل" في 20 نوفمبر 2001 في تقرير نشره البنك المذكور حول الاقتصاد العالمي تحت عنوان: العالم يحتاج إلى المزيد من أطواب القرميد الاقتصادية" The World Needs

Better Economic BRICs، وفي هذا التقرير تلاعب "أونيل" بكلمة BRIC الشبيهة بكلمة BRICK التي تعني باللغة الانجليزية "طوبة القرميد"، ومن ثم فإن أول من استعمل تعبير BRIC هو "جيم أونيل"، وهذا نتيجة لتوقعاته بالنمو الهائل والمذهل والتطور السريع والمحتمل للنمو الذي يمكن أن تحققه كل من البرازيل، روسيا، الصين والهند في المستقبل. وفي دارسة جديدة له بعنوان" حلم البريك: الطريق نحو 2050" الصادرة سنة 2003، أسرد "أونيل" بأن بوصلة التحكم في الاقتصاد العالمي تتجه نحو دول جديدة كالبرازيل، روسيا، الصين والهند التي ستسحب البساط من القوى التقليدية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي[2]

ثانياً- مقومات مجموعة البريكس:

تمثل الدول الخمس لمجموعة "البريكس" ما يقارب 42٪ من سكان العالم أي ما يساوي 3.067 مليار نسمة، وتقطن هذه الكتلة البشرية الكبيرة في مساحة جغرافية تقدر ب 39.749 مليون كلم^2 بنسبة 29.8٪ من مساحة اليابسة العالمية، ومن حيث المعطيات الاقتصادية فإن دول البريكس تمثل أكثر من 22.3٪ من الناتج الإجمالي العالمي أي ما قيمته 18.558 مليار دولار،[3] كما أنها تستحوذ على ثلاثة أرباع الاحتياطي الأجنبي من العملة الصعبة ما يقارب 4 ترليون دولار أمريكي سنة 2019.[4]

في قراءة بسيطة في هذه الأرقام والمعطيات يتضح أن دول مجموعة البريكس تمتلك مؤهلات كبيرة وضخمة تؤهلها للعب دور مهم في النظام الدولي، وهذا ما سنكتشفه من خلال إبراز أهداف هذه المجموعة، ومن ثم تبيان الدور الذي يمكن أن تلعبه في تغيير النظام الدولي السائد.

ثالثاً- الأهداف الرئيسية لمجموعة البريكس:

سنحاول في هذه الجزئية تتبع تطور أهداف مجموعة البريكس استناداً على بيانات القمم العشرة التي عقدها قادة هذه المجموعة، ابتداءً من القمة الأولى سنة 2009 في روسيا وصولاً إلى قمة 2018 بجنوب إفريقيا، ومن خلال دراسة وتحليل هذه البيانات يمكن تحديد الأهداف الرئيسية لمجموعة "البريكس" في النقاط التالية:

1- دعم قيام نظام دولي متعدد الأقطاب: تسعى دول البريكس إلى إيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب وأكثر ديمقراطية يستجيب للبيئة العالمية المتطورة التي تمتاز حاليا بتعدد التهديدات والتحديات العالمية التي لا يمكن مواجهتها إلاّ عن طريق تعاون كل مكونات المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المشتركة، والاحتكام إلى معايير القانون الدولي المعترف بها عالمياً، وبروح من الاحترام المتبادل وصنع القرارات الجماعية، وتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية، وتعزيز صوت البلدان الناشئة والنامية في الشؤون الدولية.(5)

كما عملت مجموعة البريكس على إعمال نظام الأمن الجماعي من أجل الحد من التصرفات الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية التي ما زالت تصرفاتها تعكس نظام القطبية الأحادية وهو ما ترفضه مجموعة البريكس وعبّرت عن ذلك في المادتين 15 و16 من البيان الختامي للقمة العاشرة للمجموعة بجوهنزبورغ بجنوب إفريقيا.(6)

2- إصلاح هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها: منذ انعقاد أول قمة لمجموعة البريكس سنة 2009 بروسيا بمدينة "يكاترينيورك" وإلى غاية قمة جوهنزبورغ سنة 2018، بقي إصلاح هيئة الأمم المتحدة هدفا أساسياً تسعى المجموعة لتحقيقه، وذلك من خلال التأكيد على الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة بهدف جعلها أكثر فعالية حتى تتمكن من مواجهة التحديات العالمية الحالية بشكل أكثر فعالية، (7) وفي القمة الثالثة للمجموعة المنعقدة في 14 أبريل 2011 بمدينة "سانيا" بالصين، أكدّت المجموعة أيضا على إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بهدف جعله أكثر فعالية وكفاءة وتمثيلاً، وحتى يتمكن من التعامل مع التحديات العالمية اليوم بشكل أكثر نجاحاً. وهذا ما من شأنه تفعيل الدبلوماسية المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة التي تؤدي الدور المركزي في التعامل مع التحديات والتهديدات العالمية(8)

3- إصلاح المؤسسات المالية العالمية: ترى مجموعة البريكس بأن المؤسسات الدولية المركزية مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز المتمثلة أساساً في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير هي امتداد لميزان القوى الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، وهي مقيده بالظروف التي نشأت فيها، وبهذا المعنى، فإنها لا زالت

تعكس الهيمنة الغربية على العالم، وبالتالي فهي غير مناسبة للعالم الذي شهد نهاية الإمبراطوريات الأوروبية وصعود القوى الاقتصادية في آسيا وفي باقي مناطق العالم.(9)

وانطلاقا من هذه الرؤية، ومنذ انعقاد مؤتمر القمة الأول لمجموعة "البريك" سنة 2009، ظلت عمليه إصلاح المؤسسات المالية الدولية تتصدر جدول أعمال مؤتمرات القمة.

وتتمثل أهم مطالب مجموعة البريكس في إصلاح المؤسسات المالية الدولية في النقاط التالية:

- تتطلب حوكمة هذه المؤسسات أولاً وقبل كل شيء تحولاً كبيراً في قوة التصويت لصالح اقتصاديات الأسواق الناشئة والبلدان النامية لجعل مشاركتها في صنع القرار تتماشى مع ثقلها النسبي في الاقتصاد العالمي.

- شفافية اختيار مسؤولي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وفقا للجدارة بغض النظر عن جنسياتهم، كما يجب أن يعكس موظفو هذه المؤسسات بشكل أفضل تنوع عضويتهم.

- إصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بما يتماشى والثقل الذي باتت تشكله الاقتصاديات الناشئة في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي سينعكس على قوة تصويتها داخل هذه المؤسسات.(10)

وترى مجموعة البريكس بأنه بدون الإصلاح، فإن شرعيه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير تبقى ناقصة كونها تمثل بقدر ضعيف الوزن المتزايد لبريكس والبلدان النامية الأخرى.(11)

تلخيصا لهذه الجزئية من الدراسة، نجد بأن مجموعة البريكس تسعى إلى تولي دور قيادي في نموذج الحكم السياسي والاقتصادي العالمي من خلال تجسيد نظام دولي متعدد الأقطاب يخضع لقواعد القانون الدولي ويكون نظاماً مُجسداً للديمقراطية في العلاقات الدولية، ويحقق قدراً أكبر من المساواة بين الاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات النامية من جهة والاقتصاديات المتقدمة من جهة أخرى، وهذا من خلال تحقيق إصلاحات مهمة داخل المؤسسات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بالإضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ومما سبق ذكره، يمكن تعريف البريكس على أنها منظمة سياسية دولية للقوى الناشئة الرائدة، كانت تسميتها الأولى البريك قبل أن تنضم إليها دولة جنوب إفريقيا سنة 2010. وهي تضم خمس دول: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. وباستثناء روسيا، فإن دول مجموعة البريكس هي دول نامية برزت كقوى جديدة بسبب إمكانياتها الهائلة وتأثيرها الكبير على التطورات الإقليمية والدولية والاتجاهات الاقتصادية، أما عن الأهداف الرئيسية للمجموعة فحددها الرئيس الصيني الأسبق "هو جينتاو" في تمثيل الدول النامية والدفاع عن مصالحا بالإضافة إلى الترويج للسلام العالمي(12)

المحور الثاني: جهود مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي

أولاً- عوامل بروز مجموعة البريكس كقوة مؤثرة في النظام الدولي:

هناك ثلاث عوامل أساسية أدّت إلى بروز مجموعة البريكس كقوة مؤثرة في النظام الدولي وهي كالتالي:

1- الأزمة المالية العالمية لسنة 2008: تعتبر الأزمة المالية العالمية سنة 2008 واحدة من أهم العوامل الأساسية التي سرّعت ببروز البريكس كقوة في النظام الدولي، حيث أدّت هذه الأزمة إلى إلحاق ضرر كبير بسمعة البلدان والمؤسسات التي تقع في قلب الإدارة الاقتصادية العالمية، وهنا نقصد على وجه التحديد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والولايات المتحدة الأمريكية بحكم سيطرتها على هذه المؤسسات، وفي ظل هذا الوضع، اكتسبت الدول الكبرى التي تعارض الهيمنة الغربية على النظام الدولي وتسعى إلى بناء نظام دولي جديد من منظور جماعي كدول مجموعة البريكس جاذبية كبيرة لدى الكثير من دول العالم على الرغم من عدم تجانس مصالحها الاستراتيجية.(13)

2- تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية: على الرغم من العنف الشديد الذي يمارسه السياسيون الأمريكيون في الدفاع عن سلوك الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد ما، وتأكيد دورهم القيادي، فمن الواضح أن الولايات المتحدة فقدت مكانتها كقوة مهيمنة. وهو ما ذهب إليه "جوزيف ناي"Nye Jospeh S في مقاله المعنون ب "مستقبل القوة الأمريكية"The Future of American Power

الصادر سنة 2010 والذي أوضح فيه بأن الولايات المتحدة الأمريكية تشهد انخفاضًا نسبيًا وليس انخفاضًا مطلقًا. على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا زالت تشكل بوضوح أقوى قوة اقتصادية وعسكرية، إلا أنها تكافح مع نقاط الضعف الحادة الناتجة عن انخفاض النمو الاقتصادي، وانخفاض إجمالي الاستثمار وتوقف التقدم التكنولوجي بسبب المعايير التعليمية المتدنية، إن الإنتاجية الصناعية وزيادة الإنتاجية الإجمالية للعامل، والتي تشير إلى التقدم التكنولوجي، تنمو ببطء شديد بحيث لا تتمكن من الحفاظ على مكانة رائدة على المستوى الدولي. واستمر فقدان الزخم المتميز للولايات المتحدة الأمريكية لسنوات مما أدى إلى انخفاض عام في القوة الاقتصادية والجاذبية، مما أدى إلى فقدان القبول العالمي.(14)

3- افتقار الاتحاد الأوروبي إلى الديناميكية: شهد الاتحاد الأوروبي في العقود الثلاثة الأخيرة تراجعاً في معدلات النمو التي تعتبر في المتوسط أقل من معدلات القوى الناشئة، وهذا ما يشير إلى عدم وجود ديناميكية قد تؤدي إلى خسارة الاتحاد الأوروبي لأهميته الاقتصادية، والنقاط الثلاث التالية توضح عدم جاهزية الاتحاد الأوروبي للمستقبل وهي كالتالي:

- ذكرت إستراتيجية لشبونة لعام 2000 أن أوروبا بحلول عام 2010 ستصبح أكثر اقتصاديات العالم تنافسية، ومع ذلك، فقد فشل تنفيذ هذا الهدف بسبب الإجراءات أحادية التفكير لبعض الدول، والافتقار إلى آليات التنفيذ والاستراتيجيات غير المتماسكة.

- الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى القوة الصلبة واللينة، وبالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية فإن الاتحاد الأوروبي ضعيف نسبياً في مجالات السياسة العسكرية والدبلوماسية والسياسة الخارجية وكذلك سياسات شبكة الأعمال وأنشطة المجتمع المدني، بل إنه غير قادر على تحقيق ثقله السياسي والاقتصادي في الدول المجاورة.

- الحجة الأخيرة والأكثر أهمية هي حقيقة أن الاتحاد الأوروبي منشغل إلى حد كبير بأموره الداخلية، فمركزية أوروبا تمنع الأوروبيين من لعب دور عالمي، فالنظرة الداخلية السائدة تجعلهم أقل جاذبية في نظر جيرانهم (دول البحر المتوسط) وأيضًا أقل

جاذبية لتلك الدول الأفريقية المرتبطة بقوة بأوروبا، وهذا ما يدفعها للبحث عن شركاء جدد[15].

ثانيا- الخطوات الإستراتيجية لمجموعة البريكس لتغيير النظام الدولي القائم:

1- تفعيل مجموعة العشرين لمواجهة القوى الغربية المتحكمة في النظام الدولي:

شاركت مجموعة البريكس مشاركة كاملة في ترشيح مجموعة العشرين في عام 2009 كمنتدى اقتصادي رئيسي في العالم لتجنب الكوارث المالية والاقتصادية العالمية الكبرى، في الواقع، بالنسبة لبريكس، كان ظهور مجموعة العشرين بمثابة تأكيد للموقف القائل بأن أنظمة الحكم العالمية ستحتاج إلى أن تصبح متعددة الأقطاب.[16]

وللإشارة نجد أن المادة الأولى من البيان الختامي للقمة الأولى لمجموعة البريكس سنة 2009 بروسيا أكدّت على الدور الرئيسي لمجموعة العشرين(G20) في التعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية الدولية حيث جاء في نص المادة: "نؤكد على الدور الرئيسي الذي تلعبه مؤتمرات قمة مجموعة العشرين في التعامل مع الأزمة المالية ".

وبعد طرحها كمنتدى عالمي للتنسيق والتعاون الاقتصادي الدولي، أصبحت القوى الناشئة أو الصاعدة تتخذ من مجموعة العشرين منصة لإبداء معارضتها التامة لأفكار القوى التقليدية، وهو الأمر الذي بات أكثر وضوحًا فيما يتعلق بسياسة المناخ، والحمائية الاقتصادية، والإمداد العالمي بالطاقة، بالإضافة إلى مسألة القيم، فنجد أن بعض الدول مثل تركيا وإندونيسيا وفنزويلا وإيران وجنوب إفريقيا والهند والبرازيل... باتت تشكل تحالفات جديدة ولم تعد ترغب في أن تجرها الولايات المتحدة الأمريكية، بل أضحت هي في حد ذاتها تطمح للقيادة.[17]

ومن نتائج تفعيل مجموعة العشرين، هو تمكن مجموعة البريكس من التوصل إلى اتفاق في اجتماع مجموعة العشرين في عام 2010 لإصلاح هياكل التصويت في صندوق النقد الدولي (وبالتالي هياكل التصويت في البنك الدولي تلقائياً).[18]

2- إنشاء مؤسسات مالية جديدة بديلة للمؤسسات المالية العالمية: جاء إعلان إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB) في القمة السادسة لمجموعة البريكس المنعقدة في 15 جويلية 2014 بالبرازيل، وطبقا للبيان الختامي لهذه القمة فإن الهدف من تأسيس هذا

البنك هو تعبئة الموارد لمشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس وغيرها من الاقتصادات الناشئة والنامية. بحيث سيعمل هذا البنك الجديد على تعزيز التعاون بين بلدان مجموعة البريكس، وسيكمل جهود المؤسسات المالية متعددة الأطراف من أجل تحقيق التنمية العالمية، وبالتالي سيساهم البنك في تحقيق الالتزامات الجماعية للمجموعة القاضية بتحقيق هدف النمو القوي والمستدام والمتوازن، وللإشارة جاء إنشاء هذا البنك في ظل القيود المالية المفروضة على الاقتصاديات الناشئة التي أفضت إلى فجوات في البنية التحتية واحتياجات التنمية المستدامة، ويبلغ رأس المال المصرح به للبنك 100 مليار دولار أمريكي، حيث سيكون الرأسمال الأولي 50 مليار دولار أمريكي، ويتم تقاسمه بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين، وللإشارة يقع المقر الرئيسي للبنك في شنغهاي.[19]

وفي نفس القمة تم توقيع معاهدة أخرى لإنشاء ترتيب احتياطي العملات النقدية للبريكس (CRA) بحجم مبدئي قدره 100 مليار دولار أمريكي. بحيث سيكون لهذا الترتيب تأثير وقائي إيجابي، ومساعدة البلدان على تجنب ضغوط السيولة على المدى القصير، وتشجيع المزيد من تعاون البريكس، وتعزيز شبكة الأمان المالية العالمية واستكمال الترتيبات الدولية الحالية.[20]

يرى الكثير من المهتمين بنشاطات مجموعة البريكس بأن إنشاء بنك بريكس للتنمية الذي يتصور مشاركة الدول الأخرى هو الأكثر أهمية، كونه يشكل محاولة جادة لتحدي النظام الحالي بشكل مباشر، والضغط على الغرب للنظر في إصلاحات أعمق في النظام المالي الدولي[21]، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) في نهاية أكتوبر 2014، والذي حدد رأس المال المصرح به ب 50 مليار دولار أمريكي نصفها تدفعه الصين، وللإشارة يضم البنك أكثر من عشرين دولة آسيوية بما في ذلك الهند، وإندونيسيا، يقع مقره في بكين.

تهدف كلتا المؤسستين الجديدتين إلى التركيز على تمويل مشاريع البنية التحتية، وهذا الاتجاه سيكون له بالطبع تأثيرات جوهرية على أداء المؤسسات المالية العالمية الموجودة كونه يعتبر خيارا جذاب للعديد من الاقتصادات النامية والناشئة، بحيث أن إنشاء بنوك تنمية متعددة الأطراف يقودها البريكس سيكون مفيدًا للتنمية العالمية

إلى الحد الذي يساعد فيه على سد الفجوات في تمويل البنية التحتية ويساعد على إعادة التوازن في تمثيل الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الساحة المتعددة الأطراف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن إنشاء مصدر بديل للتمويل المتعدد الأطراف سيعمل على إضعاف آلية إنفاذ بنوك التنمية المتعددة الأطراف القائمة، التي قد تفقد وضع الدائن المفضل، وفي إطار أوسع، يمكن اعتبار إنشاء بنوك تنمية متعددة الأطراف خارج نظام بريتون وودز القائم بمثابة دبلوماسية عالمية تقوده الصين بهدف تقويض هياكل الحكم التي تقودها الولايات المتحدة والتي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية.[22]

ثالثا- بعض مظاهر التغير في النظام الدولي:

1- بعض جوانب تغير النظام الدولي من الناحية الاقتصادية والمالية: من الناحية الاقتصادية بات التغير في النظام الدولي أمراً قائما بالفعل، فمن المتوقع أن تستمر الصين والهند والبرازيل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، في حين ستنخفض اليابان وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أن هذه الأخيرة مازالت تحافظ على المرتبة الأولى إلاّ أن التوقعات كانت تشير إلى صعود الصين من حيث أسعار الصرف في السوق في المرتبة الأولى بحلول سنة 2027، والهند في المرتبة الثالثة عالميا بحلول سنة 2050، بينما ستنتقل البرازيل إلى المرتبة الرابعة محتلة مكانة اليابان الحالية، كما تشير التقارير الاقتصادية إلى تفوق روسيا على ألمانيا كأكبر اقتصاد في أوربا من حيث تعادل القوة الشرائية بحلول عام 2020 وبسعر صرف السوق بحلول 2035.[23] وهذه المؤشرات ستؤثر لا محالة في ميزان القوة الإقتصادية، وبالتالي التأثير على النظام الاقتصادي والمالي العالمي، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الاختلافات الموجودة بين اقتصاديات كل من روسيا والصين التي تنعت بالاقتصاديات الموجهة، واقتصاديات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي التي تعتمد على اقتصاد السوق، والحرب التجارية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين لأكبر دليل على ذلك خاصة في ما يتعلق بالحمائية.

كما أن إنشاء بنوك تابعة لمجموعة البريكس سنة 2014، دفع الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" إلى عقد قمة مع الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في سبتمبر

2015 بواشنطن، حيث تم التوصل إلى اتفاق يقضي باعتبار الصين "دولة رئيسية نموذجية جديدة"، وكجزء من هذا الاتفاق ستمضي الولايات المتحدة الأمريكية قدما في حزمة إصلاح صندوق النقد الدولي لعام 2010، في حين أن الجانب الصيني سيضمن أن المؤسسات الجديدة التي كانت يدعمها، وأي مؤسسات أخرى من هذا القبيل في المستقبل، ستتم إدارتها بشكل احترافي وتلتزم بالقبول بالمعايير والممارسات المتعددة الأطراف القائمة، وعلاوة على ذلك، ستشارك الصين بشكل مفيد في جولات تجديد موارد مؤسسات تمويل التنمية المتعددة الأطراف القائمة، وهذا ما سيعطي لمجموعة البريكس مجتمعة نفوذا ماليا عالميا كبيراً، ومن بين النتائج الفورية لهذه القمة الثنائية هي إدراج إصلاحات صندوق النقد الدولي في مشروع قانون الإنفاق الشامل الذي أقره الكونغرس الأمريكي في منتصف ديسمبر 2015.[24]

كما استطاعت الصين عقد العديد من الاتفاقيات مع المملكة المتحدة تتعلق بالملكية المشتركة وبناء محطات الطاقة النووية والاستثمارات الرئيسية الأخرى طويلة الأجل في البنية التحتية ولتطوير سوق الرنمينبي المالي في لندن. كما قدمت المملكة المتحدة دعمها لمبادرة طريق الحرير الصيني" واحد طريق واحد حزام " One Road One Belt.[25]

ومن حيث ارتباط العملة الوطنية بقوة الاقتصاد وزيادة النفوذ العالمي، فإن مجموعة البريكس مكنّت الصين من طرح عملتها الرنمينبي كعملة دولية، فالصين الغنية بالنقد ستقدم قروضا إلى الأعضاء الآخرين من بلدان البريكس، والاقتراض والمتاجرة بالرنمينبي(الرنمينبي (RMB) هو الاسم الأصلي للعملة المعتمدة في جمهورية الصين مند تأسيسها سنة 1949 وهي تعني عملة الشعب، ووحدتها الأساسية اليوان) سوف يعزز مكانة ونفوذ الصين دوليا على حساب الولايات المتحدة الأمريكية.

2- تزايد النفوذ السياسي لمجموعة البريكس وتحول النظام الدولي إلى التعددية القطبية: يتم تعريف السياسة الدولية دائمًا في إطار علاقات القوة، حيث شهدت كل مراحل تطور النظام الدولي هيمنة قوة عظمى واحدة عليه في الغالب، هذا واضح جدا منذ تشكيل نظام الدولة القومية، حيث تمتعت بريطانيا العظمى بالسيطرة العسكرية والاقتصادية على النظام الدولي في القرن الثامن عشر باعتبارها قوة عظمى

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

آنذاك، وفي القرن العشرين سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، ومع ذلك، تثبت نظرية دورة القوة بأن التراجع التدريجي لقوة عظمى واحدة يؤدي إلى ظهور قوى محتملة أخرى، وهذا ما حدث في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وذلك بعد أن حققت مجموعة البريكس نموا اقتصاديا تدريجيا مكن بلدان هذه المجموعة من تحقيق ذروة اقتصادية مستدامة يمكن تعريفها بواسطة الزراعة والتصنيع، وقطاعات الخدمات والقفزة التكنولوجية العميقة، كل هذا في ظل العجز الهيكلي الذي مرت به كل من الولايات المتحدة الأمريكية الذي أدى إلى تآكل الرأسمال الأجنبي لتمويل الاستهلاك العام والخاص المفرط، وقد حد هذا من دورها الإمبراطوري في العالم.

إن التغير في النظام العالمي الحالي من القطب الواحد إلى متعدد الأقطاب بات واضحا مع دخول الأعضاء الجدد الأكثر تنوعا من حيث الاقتصاد، والأيديولوجية، وكذا من حيث الثقافات.[26]

هناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى تحول النظام الدولي من نظام القطبية الأحادية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، من بينها اكتساب مجموعة البريكس لقوة نسبية جنبا إلى جنب مع بعض القوى الإقليمية الأخرى (مثل تركيا وجنوب إفريقيا وإندونيسيا) مكنتها من التأثير في سياسات الطاقة والمناخ والأمن والتجارة والتنمية العالمية.[27] وهذا ما جعل إبرام بعض الاتفاقات المتعددة الأطراف أكثر صعوبة كاتفاقيات المناخ، أنظمة التجارة العالمية، نزع السلاح النووي واتفاقيات أخرى، كما أن هناك ديناميكية كبيرة لا يمكن وقفها نحو آسيا وتولد زيادة كبيرة في التعاون بين الجنوب والجنوب، حيث تحولت العديد من الحكومات عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي نحو القوى الناشئة، والمراكز الجديدة ذات النفوذ العالمي، ولا سيما الصين والهند والبرازيل.[28]

برزت تعددية الأقطاب في النظام الدولي أيضا من خلال مواقف مجموعة البريكس من بعض القضايا الدولية والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

- اتخذت مجموعة البريكس موقفا موحدا ضد السياسيات الغربية بشأن إيران، وحذرت المجموعة من أي تدخل عسكري إسرائيلي لإنهاء النزاع حول البرنامج النووي

الإيراني، وعملت المجموعة على دفع المجتمع الدولي للتعامل مع الملف وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي.

- رفضت مجموعة البريكس التدخل الخارجي في النزاع السوري واعتبرته غير مقبول، إذ تدعم دول المجموعة وجهة النظر الروسية وتوحيد موقف دول المجموعة بشأن النزاع وضرورة تسويته عبر الحلول السلمية.

- رفضت البريكس العقوبات الغربية المفروضة على روسيا واعتبرتها غير شرعية، وعملت على عدم التعامل معها باعتبارها خرقا لميثاق الأمم المتحدة وتعيق تعافي الاقتصاد الروسي.

- اتخذت دول البريكس موقف المعارضة بشأن بناء المستوطنات الإسرائيلية ووجهت الانتقادات لسياسة إسرائيل الاستيطانية باعتبارها مخالفة للقانون الدولي، كما رفضت المجموعة الانحياز الغربي للكيان الصهيوني.(29)

تطور كل هذه المواقف في السياسية العالمية إن دلّ على شيء فإنما يدل على تعدد مراكز القوة والنفوذ في العالم والتي كانت سابقا محصورة في العالم الغربي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فعالم القرن الواحد والعشرين هو عالم متعدد الأقطاب.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه مجموعة البريكس في تغيير النظام الدولي:

خلال السنوات القليلة الماضية، اضطر البريكس إلى مواجهة العديد من التحديات الصعبة على المستويين الوطني والدولي أعاقت مساعيها لإحداث تغيير أساسي في النظام العالمي الرأسمالي، ويمكن حصر هذه التحديات في مايلي: 1) الاختلافات الاقتصادية وتنامي المشاكل الاجتماعية؛ 2) عدم الاستقرار السياسي؛ 3) المواجهات بين روسيا والغرب؛ 4) عدم الثقة بين الهند والصين؛ 5) المواجهات المتوقعة بين الصين والولايات المتحدة خاصة في ظل إدارة ترامب الأمريكية.(30)

أولاً- الاختلافات الاقتصادية وتنامي المشاكل الاجتماعية داخل دول مجموعة البريكس:

تعاني دول البريكس من تفاوتات اقتصادية واسعة بين مواطنيها، فالتباطؤ الاقتصادي الحالي في الصين والبرازيل يؤدي أيضا إلى انخفاض تدريجي في أهميتها

الدولية، كما أدى الفساد الكبير في البرازيل إلى توقف البلاد مع عزل رئيسها مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي، هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية، فإن بلدان المجموعة تشهد توزيعا غير عادل للثروة مما يؤدي إلى مشاكل إجتماعية هائلة، بالإضافة ظهور فيروس "زيكا" الذي يدل على عجز القطاع الصحي في دول المجموعة، كما تواجه الدول الخمسة تحديات شيخوخة السكان الكبيرة والجوع ومشكلة الصرف الصحي والتلوث والسكن، بالإضافة إلى مشكلة التفاوت بين الجنسين.(31)

إن هيمنة الاقتصاد الصيني ودوره في العلاقات التجارية يجعل البريكس مجموعة صينية مع شركاء أكثر من اتحاد من أعضاء متساوين.

دول البريكس تفتقر إلى المصالح الاقتصادية المتبادلة، فالتبادلات التجارية بين دول البريكس هي أقل من 320 مليار دولار سنويا وهي في تراجع، بالمقابل، نجد أن تجارتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أعلى 6.5 مرة، بالإضافة إلى أن تجارة الصين مع بقية العالم أعلى 12.5 مرة، كما تعد التجارة الثنائية بين الصين وكوريا الجنوبية كبيرة من التجارة بين دول البريكس.(32)

ثانياً- الاختلافات في النظم السياسية لدول البريكس:

إن الاختلافات بين دول البريكس من الناحية السياسية، تجعلهم يتمتعون بقيم ومصالح متعارضة، فالصين وروسيا تمثلان الأنظمة الشمولية داخل المجموعة وممارساتهما بعيدة كل البعد عن الممارسات الرأسمالية، في حين نجد أن الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا هي ديمقراطيات كبيرة، هذه الاختلافات في القيم السياسية قد تؤثر عن الانسجام داخل المجموعة، كما يمكن أن تؤدي إلى انقسام في مواقف دول المجموعة في علاقاتها بمحيطها الخارجي.(33)

ثالثاً- المواجهات بين روسيا والغرب:

شكلت معاداة الغرب محورالنقاش منذ أن بدأت "بريك" في الاندماج للمرة الأولى ككيان سياسي في عام 2006، ولا تزال دون حل بسبب المصالح المتنافسة والمتناقضة للمجموعة، فمن ناحية، تتمتع جميع دول البريكس باستثمار أكبر في علاقاتها مع الدول الغربية مقارنة بدول المجموعة فيما بينها على الرغم من أن الصين هي الآن

الشريك التجاري الأكبر لكل من البرازيل وجنوب إفريقيا، إلا أن أياً من دول البريكس لم تندرج في قائمة الصين لأفضل خمسة شركاء تجاريين، وجميعهم يواصلون إجراء تجارة كبيرة مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، هذه العلاقات الاقتصادية القوية هي أحد أسباب حرص وثائق البريكس على التأكيد على أن المجموعة ليست موجهة إلى أي طرف ثالث وليست كتلة معادية للغرب، ومن جهة أخرى، فإن هناك أيضًا أسباب سياسية تدفع لتخفيف أي دوافع معادية للغرب، فالهدف الشامل لبريكس هو إعادة تشكيل بنية الحوكمة العالمية بحيث يكون لها صوت أكبر في المؤسسات القائمة، فمعظم الأعضاء تطوريين وليسوا ثوريين في نهجهم للنظام الحالي، ما يعنيه هذا من الناحية العملية هو أن دول البريكس ستحتاج إلى الرضا والتعاون الغربيين لتحقيق أهدافها، ومن هذا المنظور، فإن معاداة الغرب ستكون له نتائج عكسية .[34]

ولهذين السببين فإن دول مجموعة البريكس تتفادى الدخول في صدام مع الغرب لأن المواجهة المستمرة بين روسيا والغرب تجعل هذا التوازن أكثر حساسية بسبب تأثيره على حساب التفاضل والتكامل الروسي للمشاركة في المجموعة، فإذا استمرت روسيا في الضغط على المجموعة لتعكس معاداتها للغرب فإن هذا سيؤدي إلى تفاقم التوترات داخل المجموعة ويهز التوازن داخلها، وهو ما سيؤثر سلبا على أداء المجموعة.[35]

رابعاً- الاختلافات بين الصين والهند:

أظهرت الدول الأعضاء مثل الصين والهند قدرًا متساوياً من عدم الثقة في المخاوف الأمنية وقضايا الحدود والتمارين البحرية، فلطالما كان قرب الصين المنتظم من باكستان مصدر قلق للهند، كما تتمسك هذه الأخيرة أيضًا بكونها محور أمريكا في آسيا، فالهند تتهم الصين بتطويق أراضيها وتقييدها داخل آسيا من خلال " نظرية عقد اللؤلؤ" بسبب نشاطها الكبير في الدول المجاورة للهند[36]، هذا التنافس الصيني – الهندي قد يسمح للولايات المتحدة باستخدام الهند الناشئة في اللعبة الصينية الأمريكية لضمان مكانة رائدة في النظام الدولي في المستقبل.[37]

خامساً- الاختلاف الصيني الأمريكي في ظل إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب":

بعد فرض الرسوم الجمركية على المنتجات الصينية في ما يعرف بالحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيع الرئيس ترامب مذكرة لفرض رسوم جمركية على الصين بنسبة 25٪ شملت 1300 منتج صيني سنة 2018، وهو ما كان له تأثيرات اقتصادية كبيرة على المستوى العالمي بعد أن فرضت الصين هي الأخرى رسوما جمركية على السلع الأمريكية[38]، فالحرب التجارية بين البلدين أدّت إلى تعطيل تجارة سلع قدرت بمليارات الدولارات، كما أنها أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والاضرار بالأسواق العالمية، وكل هذه الأضرار كان لها تأثير واضح على اقتصاديات دول مجموعة البريكس باعتبارها اقتصاديات ناشئة تعتمد على الأسواق العالمية أكثر مما تعتمد على التجارة البينية فيما بينها، وهذا ما سيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي لهذه البلدان، وبالتالي تراجع مكانتها الدولية.

خاتمة:

جاءت خاتمة هذه الدراسة مقسمة إلى ثلاثة محاور أساسية، فبعد تحليل المعطيات توصلنا إلى النتائج التالية:

1- تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على المستوى العالمي بالإضافة إلى ضعف أداء المؤسسات العالمية الحالية أدى إلى بروز مجموعة البريكس كقوة عالمية مؤثرة.

2- دول مجموعة البريكس ترغب في إصلاح النظام الدولي بدل السعي إلى تغييره على الرغم من كل المقومات التي تمتلكها، فجزء كبير من دول البريكس قد يكون راضيا عن زيادة صوته ودوره في السياسة العالمية وفي الهياكل الإقليمية كجنوب إفريقيا، البرازيل وروسيا، هذا ما من شأنه دمقرطة النظام الدولي ولكن ليس بالضرورة تغييره وتغيير قيمه.

3- عدم قدرة مجموعة البريكس على إعادة تشكل النظام الدولي، وذلك بسبب عدم تجانسها من الناحيتين السياسية والإقتصادية، بالإضافة إلى اختلاف المصالح الإستراتيجية للدول المشكلة لها، وتعزيز المصالح الفردية، فهذا التنوع داخل المجموعة يجعل من الممكن للولايات المتحدة أو محور شمال الأطلسي تقسيمها والاستمرار في

حكم العالم، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن ثلاثة دول من أصل خمسة ترتبط بالمحور الغربي وهي الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا.

وفي الأخير، تبقى مهمة تغيير النظام الدولي مرتبطة أساساً بالصين لما لها من إمكانيات هائلة خاصة من الناحية الاقتصادية، إلاّ أنه وفي الوقت الحالي لم تستطع هي الأخرى لعب هذا الدور كون جميع أنشطتها الإقليمية والعالمية ليست موجهة بقدر كاف للحكم العالمي والمنفعة العامة العالمية.

الهوامش والمراجع:

(1)- عبد الكريم الطيف، دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، العدد 30، 2014، ص ص13-14.

(2)- علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير، ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر-غزة-، 1439م/2018، ص19.

(3)- BRICS Joint Statistical Publication 2018 / Statistics South Africa. Pretoria: Statistics South Africa, 2018, thtp://www.statssa.gov.za/wp- content/uploads /2018/11/BRICS-JSP-2018.pdf .

تم تصفح الموقع بتاريخ 20 أبريل 2020 على الساعة 45: 15.

(4)- The World bank , World Development Indicators, http://data.worldbank.org /data-catalog/world-development-indicators

تم تصفح الموقع بتاريخ 20 أبريل 2020 على الساعة 55: 15.

(5)- BRICS Information Centre, University of Toronto, See Article 07 of Sanya Declaration, Sanya, Hainan, China, April 14, 2011 .

http://www.brics.utoronto.ca/docs/110414-leaders.html

تم تصفح الموقع بتاريخ 22 أبريل 2020 على الساعة 25: 18.

(6)- BRICS Information Centre, University of Toronto, BRICS in Africa: Collaboration for Inclusive Growth and Shared Prosperity in the 4th Industrial Revolution, See Article 15 and 16 of 10th BRICS Summit Johannesburg Declaration Johannesburg, South Africa, July 26, 2018
http://www.brics.utoronto.ca/docs/180726-johannesburg.html

تم تصفح الموقع بتاريخ 22 أبريل 2020 على الساعة 25: 18.

(7)- BRICS Information Centre, University of Toronto, See Article 14 of Joint Statement of the BRIC Countries' Leaders, Yekaterinburg, Russia, June 16, 2009. http://www.brics.utoronto.ca/docs/090616-leaders.html

تم تصفح الموقع بتاريخ 22 أبريل 2020 على الساعة 50: 18.

(8)- See Article 08 of Sanya Declaration, Sanya, Hainan, China, April 14, 2011.
(9)- Ibid, p03.
(10)- BRICS Information Centre, University of Toronto, 2nd BRIC Summit of Heads of State and Government, See Article 11 of Joint Statement Brasília, April 15, 2010, http://www.brics.utoronto.ca/docs/100415-leaders.html

تم تصفح الموقع بتاريخ 22 أبريل 2020 على الساعة 35: 19.

(11)- Jyrki Käkönen, op cit, p05.
(12)-Mirjana Matovska and others, The Impact of BRIKS from Economic, legal and political aspect in the international community, European Scientific Journal, February 2014 /SPECIAL/ edition, pp.370-371.
(13)- Richard Carey and Xiaoyun Li, The BRICS in International Development: The New Landscape, Institute of Development Studies (IDS), University of Sussex, April 2016, p 07
(14)- Robert Kappel, Global Power Shifts and Challenges for the Global Order, German Institute of Global and Area Studies, Hamburg, Policy Paper 2/2015, p04.
(15)- Ibid, pp 4-5.
(16)- Richard Carey and Xiaoyun Li, op cit, p 7.
(17)- Robert Kappel, op cit, p8.
(18)- Richard Carey and Xiaoyun Li, op cit, p 8.
(19)- BRICS Information Centre, University of Toronto, See Article 11 and 12 of The 6th BRICS Summit: Fortaleza Declaration, July 15, 2014, Fortaleza, Brazil, http://www.brics.utoronto.ca/docs/140715-leaders.html.

تم تصفح الموقع بتاريخ 26 أبريل 2020 على الساعة 15: 10.

(20)- Ibid, paragraph 13.
(21)- Olive Shisana, Matshaba Mothiane, and Jaya Josie, Title: The evolution of the BRICS, perspectives for enlargement, Forum: BRICS Evolution Vision: Institutionalization, Enlargement and Outreach Technologies, Human Sciences Research Council (HSRC), May 2015.
(22)- Robert Kappel, op cit, p09.
(23)- Jyrki Käkönen, op cit, p09.
(24)- Richard Carey and Xiaoyun Li, op cit, pp7- 8.
(25)- Ibid, p09.
(26)- Shraddha Naik, "The Rise of BRICS- A Multipolar World?", Asia-Pacific ISA Conference Hong Kong- June 25-27, 2016, pp9-11.
(27)- Robert Kappel, op cit, p04.
(28)- Ibid, p05.
(29)- ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد، "تكتل القوى الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجا"

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=116903

تم تصفح الموقع بتاريخ 10 جوان 2020، على الساعة 30: 10.

(30)- conference presentations, The BRICS as an Emerging Power: Reality or Myth?, Aalborg university's, Denmark, The Faculty of Social Sciences Department of

Culture and Global Studies, 28 Sep 2017 - 29 Sep 2017, https://www.en.cgs.aau.dk/research/conferences/emerging-power

تم تصفح الموقع بتاريخ 15 جوان 2020 على الساعة 40: 14

(31)- Shraddha Naik, op cit, p p04-12

(32)- Andrey Movchan, 5 factors limiting the impact of the BRICS nations, World Economic Forum, https://www.weforum.org/agenda/2015/07/5-factors-limiting-the-impact-of-the-brics-nations/

تم تصفح الموقع بتاريخ 12 جوان 2020، على الساعة 50: 15.

(33)- Laetitia Mottet, Cooperation and Competition among the BRICS Countries and Other Emerging Powers, French Centre for Research on Contemporary China (CEFC), Intern January-March 2013, p 05.

(34)- Ibid, p 07.

(35)- Ibid, p 08.

(36)- Shraddha Naik, op cit, p 11.

(37)- Jyrki Käkönen, op cit, p 15

(38)- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، قراءة في الحرب الإقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ النشر: 2020/03/23، http://bitly.ws/9HgM، تم تصفح الموقع بتاريخ 25 جوان 2020 على الساعة 17: 30.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X